

Distr.: General
7 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٣٤ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الثاني

الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

المحتويات

الصفحة

٣ التوجه العام
٩ البرنامج الفرعي ١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
١١ البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الاجتماعية
١٣ البرنامج الفرعي ٣ - التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/69/50

310314 310314 14-25814 (A)



- ١٦ البرنامج الفرعي ٤ - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي . . .
- ١٩ البرنامج الفرعي ٥ - استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة
- ٢١ البرنامج الفرعي ٦ - النهوض بالمرأة
- ٢٤ البرنامج الفرعي ٧ - تخفيف حدة النزاعات والتنمية
- ٢٦ الولايات التشريعية

التوجه العام

١٩-١ يهدف البرنامج عموماً إلى تعزيز التنمية الشاملة والعادلة والمتكاملة والمستدامة عن طريق اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة، وتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومع بقية بلدان العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات. واللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

١٩-٢ ويرد بيان توجه السياسة العامة للبرنامج في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) و ٦٩/١٩٨٥ للذين أنشأ المجلس بموجبهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وعدّل اختصاصاتها للتأكيد على مهامها الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة من أمينها التنفيذي، في قرارها ٢٦٩ (د-٢٤)، زيادة الاتساق والتآزر مع باقي المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والقيام من خلال دور اللجنة القيادي في آلية التنسيق الإقليمية بتعزيز الشراكات مع تلك المنظمات.

١٩-٣ وفي الآونة الأخيرة، أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في وثيقته الختامية، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، على "ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، بدور هام في كفالة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها" (انظر الفقرة ١٠٠).

١٩-٤ وعلاوة على ذلك، اتخذت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القرار ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ونوهت الجمعية العامة في القرار "بمساهمة اللجان الإقليمية في التصدي للتحديات في مجال التنمية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتعاون في هذا الصدد على الصعيد الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية" (انظر الفقرة ١٤٤). "وطلبت أيضاً إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى القطري، بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم التدابير الرامية إلى تكثيف التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". وحثت اللجان الإقليمية "على إيلاء الأولوية لمبادرات التنمية المستدامة على المستوى القطري، بطرق منها زيادة الكفاءة والفعالية في أنشطة بناء القدرات وإبرام اتفاقات

وترتيبات إقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للأهداف الإنمائية الوطنية وتنفيذها وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة“ (انظر الفقرة ١٥٠).

١٩-٥ وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بوصفها الذراع الإقليمية للأمم المتحدة، سعيها لتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، من أجل تشجيع تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك نتائج النقاش الذي يجري حالياً بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودعم التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي من خلال سد الفجوات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلدانها الأعضاء.

١٩-٦ ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، يشهد المشهد السياسي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحولات كبيرة مع تزايد مطالب المواطنين بالحصول على الحرية والعدالة الاجتماعية. وسوف تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدور حيوي وفريد في مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة أوجه الضعف الحالية في السياسات وتعزيز قدراتها على تحقيق النمو والتنمية بشكل منصف. وستكون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منبرا للبلدان الأعضاء لتبادل وجهات النظر الاقتصادية، والاجتماعية، ومناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة.

١٩-٧ وستؤثر الولايات الناجمة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تأثيراً كبيراً على عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٩-٨ وبغية الوفاء بالأولويات الإقليمية والعالمية المتجسدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مشاورات داخلية مكثفة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح من أجل أن تكفل مساهمته في وضع رؤيتها للسنوات الأربع (٢٠١٥-٢٠١٩).

١٩-٩ وستركز اللجنة على تحقيق التنمية العادلة والمستدامة في المنطقة. ويتألف البرنامج من سبعة برامج فرعية مترابطة تركز على ثلاث ركائز استراتيجية، تستخدم كدعامات رئيسية للعمل الذي سينفذ في ثمانية مجالات ذات أولوية. ويعكس الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أنشطة اللجنة على نحو متكامل تماماً.

١٩-١٠ والركائز الاستراتيجية الثلاث هي: التنمية الشاملة؛ والتكامل الإقليمي؛ والحكم الرشيد والقدرة على التكيف.

١٩-١١ وسترکز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من خلال عملها في مجال التنمية الشاملة، على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: العدالة الاجتماعية؛ واقتصاد المعرفة والعمالة؛ والموارد الطبيعية المستدامة.

١٩-١٢ وفي مجال العدالة الاجتماعية، ستعزز اللجنة استراتيجيات للتنمية والقضاء على الفقر لا تقاس فقط من خلال النمو في النشاط الاقتصادي والدخل، ولكن أيضا من خلال قدرة تلك الاستراتيجيات على توفير فرص العمل اللائق الذي يتناسب مع مهارات السكان وقدراتهم وتطلعاتهم والمساواة في الحصول عليه، والاستفادة من الموارد، على أساس مبادئ الإنصاف، بما في ذلك الإنصاف بين الأجيال. وستقدم اللجنة الدعم إلى البلدان الأعضاء للتأكد من مراعاة الإدماج الاجتماعي والتكامل في السياسات والتنمية المؤسسية، والتيقن من المساواة في المشاركة في عمليات صنع القرار، والحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بما في ذلك المساعدات الاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر والحرمان، وتوفير الضمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة من المخاطر، وتوفير المعلومات والموارد. وسيولى اعتبار خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا في المنطقة، والآثار التي يمكن أن تنجم عن الديناميات السكانية في تحقيق هذه الأهداف. وسوف تولي اللجنة، في إطار اقتصاد المعرفة والعمالة، اهتماما خاصا لتشجيع نقل التكنولوجيا بغية زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات في المنطقة من خلال التنمية الصناعية التي تحقق قيمة مضافة، مع تحقيق الفعالية والكفاءة في استغلال الموارد البشرية والطبيعية. وفي ما يتعلق بالموارد الطبيعية المستدامة، ستركز اللجنة في عملها على تعزيز الإدارة المتكاملة من أجل استهلاك الموارد على أفضل وجه ممكن من الفعالية والكفاءة عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكار، وبالتالي زيادة الأثر الناجم عن استخدام هذه الموارد على إدراج الدخل وإيجاد فرص العمل إلى أقصى حد ممكن.

١٩-١٣ وفي إطار التكامل الإقليمي، ستركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على مجالين من المجالات ذات الأولوية هما: اتساق السياسات العامة؛ والاتفاقات والاستراتيجيات. وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي يمكن أن يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج والدخل ومساعدة البلدان العربية على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، فلا يزال التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية متخلفا مقارنة بما هو عليه في المناطق الأخرى.

١٩-١٤ وستواصل الأمانة العمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية، والشركاء الإقليميين والبلدان الأعضاء لتحسين وضع السياسات التجارية والاتفاقات على كل من الصعيد الإقليمي والأقاليمي والدولي، وبالتالي تعزيز القدرات الوطنية، وزيادة القدرة التنافسية للأسواق المحلية والإقليمية. كما ستدعم تنفيذ قرارات المنتدى الإقليمية الرفيعة

المستوى، لا سيما مؤتمرات القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، من أجل اكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة.

١٩-١٥ وقد أدت التحولات العميقة في المنطقة العربية وتوسيع نطاق التجارة العالمية إلى تزايد أهمية التكامل باعتباره وسيلة لمواجهة التحديات الإنمائية والمساهمة في التنمية الإقليمية المتوازنة والمستدامة.

١٩-١٦ وفي إطار المجال الأول ذي الأولوية، أي اتساق السياسات، ستعمل اللجنة مع البلدان الأعضاء على تحسين الروابط العابرة للحدود بين الهياكل الأساسية. وستشجع أيضا البلدان الأعضاء على المشاركة في الجهود الرامية إلى تنسيق السياسات بغية الاستفادة من القيمة المضافة للتكامل الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي إطار المجال الثاني ذي الأولوية، مجال الاتفاقات والاستراتيجيات، ستركز اللجنة على برامج العمل المتكاملة التي تساعد البلدان العربية في الاستفادة من أوجه التآزر الناشئة عن التعاون فيما بينها. وستبرز دور التكامل بوصفه قوة دافعة نحو اقتصاد المعرفة، مع التأكيد على الحاجة إلى كفاءة تحقيق تكافؤ الفرص في التنمية والتقسام العادل لمنافع التكامل.

١٩-١٧ وفي إطار الركيزة الثالثة، أي الحكم الرشيد والقدرة على التكيف، ستركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: التنمية المؤسسية؛ والمشاركة والمواطنة؛ والقدرة على مواجهة الأزمات والاحتلال.

١٩-١٨ ففي مجال التنمية المؤسسية، ستركز اللجنة على الصلة بين التنمية والقدرة على التكيف. وينبغي في هذا الصدد قيام مؤسسات قوية لتهدئة التوترات والتزاعات السياسية الدائرة في بعض البلدان، ولدعم التحولات الديمقراطية في بلدان أخرى. وستسعى اللجنة إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على أداء المهام الحكومية واعتماد الممارسات التي يضطلع بها المواطنون. وفي مجال المشاركة والمواطنة، تهدف اللجنة إلى تعزيز الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة العامة، والتماسك الاجتماعي، والإصلاح السياسي. وستعمل على تعزيز مشاركة المجتمع المدني وتمكينه ودعم المشاركة الشاملة والمساواة بين الجنسين.

١٩-١٩ وفي إطار القدرة على مواجهة الأزمات والاحتلال الأجنبي، ستعمل اللجنة مع البلدان الأعضاء على الحد من الآثار السلبية لكل منهما مع تحديد الأسباب الجذرية للأزمات. وستعزز اللجنة مبادرات بناء السلام، لا سيما في البلدان العربية الأقل نمواً، وستدعم أيضا البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث. وسيكون

تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التكيف من خلال الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، جانبا هاما من جوانب برنامج العمل.

١٩-٢٠ وسيسترشد برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بثلاثة مسائل شاملة لعدة قطاعات هي: الشراكات، والإحصاءات والمساواة بين الجنسين.

١٩-٢١ وستحقق اللجنة أهداف ركائزها الاستراتيجية رغم العمل في بيئة إنمائية متزايدة التعقيد، تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وبالهشاشة الاقتصادية والبيئية. وستواصل اللجنة توسيع شبكة شركائها الدوليين والإقليميين والوطنيين وسوف تسعى إلى العمل، بالتعاون مع الهيئات الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، على الاستجابة للاحتياجات الملحة والتحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في سياساتها.

١٩-٢٢ واستنادا إلى علاقتها الخاصة مع جامعة الدول العربية، ستدعم اللجنة صياغة المواقف الإقليمية إزاء المسائل ذات الأهمية الإقليمية والعالمية، والنهوض بخطة التنمية المستدامة القائمة على الحقوق والتي تحتل فيها العدالة الاجتماعية موقع الصدارة. وستواصل أيضا دعوة آلية التنسيق الإقليمية للانعقاد بوصفها منبرا لكيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة لمناقشة أولويات السياسة الإقليمية.

١٩-٢٣ وسيكون من المهم تعبئة المزيد من التبرعات المالية والعينية للتأكد من أن اللجنة بإمكانها نشر وتفعيل النتائج والتوصيات المترتبة على عملها المعياري والاستجابة بفعالية لطلبات البلدان الأعضاء فيها. ومن أجل ذلك، يتعين على اللجنة الاستفادة من نتائج ونواتج برنامج عملها العادي ومن الشراكات الاستراتيجية التي تقيمها في جميع أنحاء المنطقة.

١٩-٢٤ ومن خلال البرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات في وضع السياسات القائمة على الأدلة، قامت اللجنة بدور رائد وأقامت شراكات مع المنظمات الإحصائية الإقليمية والوطنية، وواصلت تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين المعلومات الإحصائية.

١٩-٢٥ وأكد ال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في وثيقته الختامية على الحاجة إلى وضع إحصاءات قابلة للمقارنة وموثوقة بشأن التنمية المستدامة. وقدمت البلدان الأعضاء والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، الدعم إلى اللجان الإقليمية في جمع وتصنيف الإحصاءات الرسمية. والتزمت البلدان الأعضاء أيضا بتعبئة الموارد المالية وبناء قدرات البلدان النامية على إعداد بيانات إحصائية ذات صلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبأهداف التنمية المستدامة.

١٩-٢٦ وستقوم اللجنة، بوصفها قائدا لفرقة عمل التنسيق الإحصائي التابعة لآلية التنسيق الإقليمية، بتعزيز التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة في مجال الأنشطة الإحصائية. وقد أنشأت اللجنة أيضا آلية للتنسيق الداخلي من أجل مواءمة المعلومات الإحصائية المستخدمة في دراساتها ومنشوراتها.

١٩-٢٧ ومن العناصر الأساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية تعزيز المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق المرأة. وهو يتطلب التركيز بشكل منهجي وشامل على مختلف الاحتياجات، وعلاقات القوى وإمكانية حصول كل من الرجال والنساء على الموارد في جميع مراحل العمليات.

١٩-٢٨ وستساعد اللجنة البلدان الأعضاء في القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج. ومن خلال توفير الخدمات التقنية والاستشارية، ستدعم اللجنة الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة للتغلب على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بغية النهوض بالمرأة وكفالة تكافؤ الفرص في وصولها إلى الموارد ومشاركتها في صنع القرار.

١٩-٢٩ وعلاوة على ذلك، فاللجنة ملتزمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عملها بأكمله. وستظل في طليعة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٩-٣٠ وبالإضافة إلى عملها التحليلي والمعياري، ستقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدعم في مجال التعاون التقني تمشيا والاحتياجات التي تعرب عنها البلدان الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية وتشجيع في الوقت نفسه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستقوم بدور الميسر لتبادل المعارف والمعلومات عن طريق توفير منبر للتواصل والحوار المتعدد الأطراف بشأن القضايا الإنمائية الإقليمية والعالمية. وبالمثل، فإنها ستقوم بتجميع الدروس المستفادة من عمليات التقييم، من أجل تحسين تصميم البرامج وأدائها، في إطار التزام الأمم المتحدة بتشجيع ودعم ممارسات التقييم التي تعزز التعلم والمساءلة.

١٩-٣١ والهدف من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المستخدمة فيما يلي هو قياس الأثر المباشر للأعمال التي تضطلع بها الإسكوا على الأطراف المعنية.

البرنامج الفرعي ١ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

أهداف المنظمة: تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات وضع السياسات الإقليمية والوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) '١' ازدياد عدد الآليات المؤسسية المتعددة القطاعات المنشأة من أجل متابعة الأهداف المتصلة بالتنمية المستدامة</p> <p>'٢' ازدياد عدد المنهجيات المنسقة المستخدمة لقياس أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة على مستوى القطاعات في البلدان الأعضاء</p> <p>'٣' ازدياد عدد الاستراتيجيات والخطط والسياسات المعتمدة من قبل الوزارات المختصة من أجل دعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية</p> <p>(ب) '١' ازدياد عدد البرامج الإقليمية أو دون الإقليمية المصممة من أجل تحسين التعاون في مجالات الغذاء والمياه والطاقة</p> <p>'٢' ازدياد عدد القرارات الحكومية الدولية والتوصيات المعتمدة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الاستدامة البيئية</p> <p>'٣' ازدياد عدد الأدوات والتقنيات والمبادئ التوجيهية المنسقة التي تنفذها البلدان الأعضاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة</p> <p>(ج) '١' ازدياد عدد التوصيات والقرارات والمراسيم التي تعتمد عليها البلدان الأعضاء والتي تهدف لتنسيق الاستجابات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من أخطار الكوارث</p>	<p>(أ) تعميم البلدان الأعضاء لمراعاة الأهداف المناسبة ذات الصلة بالتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، بما في ذلك أدوات القياس والرصد والإبلاغ</p> <p>(ب) تعتمد البلدان الأعضاء برامج وقرارات بشأن التعاون الإقليمي في مجالات الموارد المائية المشتركة وشبكات الطاقة والاستدامة البيئية من أجل تحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة</p> <p>(ج) تضع البلدان الأعضاء سياسات واستراتيجيات وأطر منسقة للتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التكيف والتصدي للآثار الناجمة عن الأزمات الطبيعية والبشرية</p>

الاستراتيجية

١٩-٣٢ ستضطلع شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وتولد التحديات المعقدة والمتراكبة والتوترات الاجتماعية والسياسية الشعور بالحاجة الملحة إلى تضافر الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه الترابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتشمل التحديات الإقليمية زيادة الطلب على الغذاء، والمياه والطاقة، مما يؤدي إلى الاستخدام غير المستدام للموارد وانعدام الأمن الغذائي؛ وإلى أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك؛ وإلى عدم الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاعات المنتجة والمستهلكة الرئيسية، فضلاً عن تغير المناخ وتأثيره على الموارد الطبيعية.

١٩-٣٣ وسيدعم تنفيذ البرنامج الفرعي البلدان كي تتجه نحو مسار إنمائي أكثر استدامة عن طريق تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة؛ وتعزيز القدرات في مجالات صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط؛ والدعوة إلى تكامل السياسات المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء؛ وتيسير التعاون والتنسيق الإقليميين من أجل تحقيق المزيد من الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة؛ ومساعدة البلدان الأعضاء على وضع آليات لتنسيق الاستجابة لتغير المناخ وغير ذلك من الأزمات الطبيعية.

١٩-٣٤ وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بما يلي :

(أ) الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والتوعية بها، لا سيما الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، والاستراتيجيات وخطط العمل العربية الأخرى المتعلقة بإدارة التكاملة للموارد وبتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث؛

(ب) تكون منبرا لتشجيع الحوارات حول السياسات المتعددة القطاعات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة وأولوياتها، وذلك من أجل صياغة المواقف ووجهات النظر الإقليمية بناء على المعلومات المتبادلة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

(ج) دعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية عن طريق تحليل الأداء في هذه القطاعات، وتقديم توصيات بشأن السياسات العامة، وتعزيز تطبيق التكنولوجيات المراعية للبيئة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد؛

(د) تيسير التعاون والتنسيق الإقليميين باعتبارهما وسيلة لتعزيز الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية؛

(هـ) دعم إنشاء آليات وطنية أو إقليمية، أو شبكات أو مكاتب مساعدة من أجل تحقيق التكامل بين ركائز التنمية المستدامة المختلفة؛

(و) تعزيز النهج الإقليمية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، عن طريق دعم وضع آليات لمعالجة الآثار المترتبة على تغير المناخ، ودراسة تقييمات الآثار ومواطن الضعف، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بذلك بغية الاسترشاد بها في عمليات صنع السياسات، وتقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء في مفاوضاتها.

١٩-٣٥ وستحقق ذلك من خلال تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية؛ وإجراء بحوث عالية الجودة تستهدف السياسات، والقيام بعمل تحليلي بشأن الصلة بين العلوم والسياسات؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى للخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ مشاريع ميدانية، ودعم المنابر المعرفية المخصصة للمهنيين؛ وإصدار مواد تقنية من أجل تعزيز القدرة على معالجة المسائل والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١٩-٣٦ وسيكون الهدف من العمل في إطار البرنامج الفرعي هو السعي إلى تحقيق أقصى قدر من التأزر من خلال التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة واللجان والمنظمات الإقليمية، والمشاركة في آليات الأمم المتحدة للتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن الموارد المائية والطاقة، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي آلية التنسيق الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٢ التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية قائمة على احترام الحقوق تعزز العدالة الاجتماعية وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وشاملة وتشاركية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى تحسين الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية	(أ) وضع البلدان الأعضاء لسياسات وبرامج اجتماعية قائمة على أعمال الحقوق تعزز اللحمة الوطنية والحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية للجميع
'٣' ازدياد عدد السياسات والبرامج والتدابير التي يتم وضعها أو تعزيزها لضمان الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' ازدياد عدد الحالات التي تيسر فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الحوار السياسي بشأن الهجرة الدولية بين حكومات البلدان الأعضاء	(ب) مشاركة البلدان الأعضاء في عملية إقليمية تحقق توافقاً لآراء بشأن الهجرة الدولية يؤدي إلى وضع وتنفيذ سياسات تزيد إلى أقصى حد الأثر الإنمائي للهجرة الدولية وتعزز التنسيق والتعاون داخل المنطقة
'٢' ازدياد عدد السياسات التي تعكس التوعية بفرص التنمية وتحديات الهجرة الدولية على المستوى الإقليمي	
(ج) '١' ازدياد عدد الحالات التي يشارك فيها ممثلو الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في حوار سياسي أساسي بدعم من الإسكوا	(ج) اعتماد البلدان الأعضاء لنهج قائم على المشاركة إزاء وضع وتنفيذ سياسة اجتماعية من خلال بناء توافق الآراء وتمكين المجتمع المدني وإشراك المجموعات المدنية والجهات المعنية الأخرى في المناقشة بالقيم والأدوات اللازمة لبناء مجتمع عادل
'٢' عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تستفيد من المعارف والأدوات المستمدة من الإسكوا والمتعلقة بالتنمية القائمة على المشاركة وبإشراك المجتمع المدني في مبادراتها الإنمائية	

الاستراتيجية

٣٧-١٩ تتولى شعبة التنمية الاجتماعية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وأثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستعتمد الإسكوا على الخبرة المكتسبة أثناء فترات السنتين السابقتين للدفاع عن مبادئ العدالة الاجتماعية باعتبارها إطاراً توجيهياً لوضع السياسات العامة. وسيولى اهتمام خاص إلى: تعزيز وتنفيذ السياسات التي تشجع الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتعالج الأبعاد الاجتماعية للفقر؛ وتعميم مراعاة مسائل رئيسية تتعلق بالسكان والتنمية البشرية أثناء وضع السياسات، والتركيز على النهوض بالشباب والهجرة الدولية؛ ودعم التنمية القائمة على المشاركة وإشراك المجتمع المدني؛ ومعالجة البعد الاجتماعي لخطوة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٨-١٩ واعتماد سياسات إنمائية عادلة وشاملة وقائمة على أساس توافق الآراء عامل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فقد وجهت السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا نحو المساعدة عوضاً عن التنمية، وأخفق معظمها في تلبية احتياجات محددة للفئات

الضعيفة مثل الشباب والمهاجرين وذوي الإعاقة والعاملين في القطاع غير المنظم والفقراء. وفي الوقت ذاته، أولى اهتمام ضئيل للفرص التي أتاحتها التغيرات في الهياكل العمرية في جميع أرجاء المنطقة. وتتفاقم أوجه القصور هذه في السياسة العامة من جراء عدم توفر أو ضعف أطر العمل التشاركية اللازمة لإشراك المجتمع المدني مشاركة كاملة في عملية صنع القرار.

٣٩-١٩ وقد أدى ذلك، رغم التقدم الإقليمي الذي أحرز بشأن عدد من مؤشرات التنمية البشرية، إلى تفاقم عدم المساواة والضعف والاستبعاد الاجتماعي مما أدى إلى اندلاع الحركات الشعبية التي شهدتها بعض البلدان العربية أثناء هذا العقد.

٤٠-١٩ ولمعالجة أوجه القصور هذه في التنمية، ستعد الشبكة تحليلاً معيارياً لدعم عملية إصلاح السياسة الاجتماعية من خلال المشاورات الإقليمية وأنشطة التعاون الإقليمي التي تشمل خدمات استشارية وحلقات عمل لبناء القدرات ومشاريع ميدانية. وستواصل الإسكوا العمل بصفتها منبراً إقليمياً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بمجالات رئيسية في التنمية الاجتماعية داخل المنطقة العربية وخارجها. وستواصل تعزيز الشراكات والتعاون مع اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي

هدف المنظمة: تحقيق مستوى معيشة لائق لجميع شعوب الدول الأعضاء من خلال تنمية اقتصادية إقليمية مستدامة وشاملة ومتكاملة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' عدد البلدان الأعضاء التي تلتزم بإجراء إصلاحات منتظمة أو تقرر تشريعات تتصل بتحسين الإدارة في المؤسسات الاقتصادية	(أ) قيام مؤسسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء بوضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الإدارة السليمة لتيسير التخطيط الاقتصادي ووضع السياسات دعماً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة
'٢' ازدياد عدد السياسات التي تعتمدها البلدان الأعضاء في مجال الحوكمة الاقتصادية السليمة التي تستند إلى إطار الإسكوا للمساعدة في الحوكمة الاقتصادية السليمة	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٣' عدد البلدان الأعضاء التي تحسن تصنيفها وفق المعايير الوطنية و/أو الدولية المحددة لتحقيق إدارة اقتصادية جيدة (مثل سجلات الأداء البيئية التجارية، والدراسة الاستقصائية للميزانية المفتوحة، ومؤشر البنك الدولي "تسهيل ممارسة الأعمال التجارية")

٤' عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم وتطبق النماذج التي تشجعها الإسكوا لإعداد استراتيجيات التنمية الوطنية لحوار بشأن السياسات القائمة على الأدلة

(ب) ١' عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد خططاً وسياسات تشجع على تطبيق أساليب جديدة لرصد الفقر

٢' ازدياد عدد الخطط المصممة والمنفذة التي تخدم مصالح الفقراء والقائمة على الحقوق والأدلة

(ج) ١' عدد البلدان الأعضاء التي تضع خطة للتوظيف وتدرجها في آلياتها الوطنية لتخطيط التنمية

٢' عدد البلدان الأعضاء التي تطلب الدعم من الإسكوا تحصل عليه في مجال وضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية قائمة على المعرفة بهدف الحد من البطالة

(د) ١' عدد البلدان الأعضاء التي تتخذ خطوات نحو تنسيق سياساتها المالية والنقدية

٢' عدد البلدان الأعضاء التي وضعت آلية لتنسيق السياسات الضريبية

(هـ) ١' عدد البلدان الأعضاء التي تدخل تحسينات على مؤشرات الأداء اللوجستي الرئيسية

(ب) قيام البلدان الأعضاء بوضع وتنفيذ خطط وسياسات اقتصادية تخدم مصالح الفقراء وتقوم على الحقوق والأدلة وتفضي إلى استئصال الفقر والحد من التفاوت في الدخل

(ج) استحداث مؤسسات وضع السياسات الوطنية لأدوات قائمة على الأدلة لتوفير وظائف لائقة وتنافسية للرجال والنساء

(د) وضع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية لسياسات وآليات تنفيذية ترمي إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية

(هـ) وضع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية لخطط وسياسات تتعلق بالهياكل الأساسية عبر الحدود، ولا سيما في مجال تيسير النقل والتجارة

- ٢' عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد أو تضع خططاً
أو برامج تتضمن التدابير الجديدة المبينة في اتفاق
منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة
- ٣' عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد اتفاقات النظام
المتكامل للنقل في المشرق العربي وتنشئ لجاناً وطنية
لنقل وتيسير التجارة

الاستراتيجية

١٩-٤١ تتولى شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. والولايات التشريعية لهذا البرنامج الفرعي هي: تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/67/769)، وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، ومتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والنظام المتكامل للنقل في المشرق العربي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

١٩-٤٢ وستعزز الإسكوا النمو العادل والاستدامة، والتكامل الإقليمي والحوكمة الاقتصادية من خلال دعم البلدان الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات تقوم على الحوكمة الرشيدة؛ ووضع وتنفيذ خطط وسياسات اقتصادية تخدم مصالح الفقراء وتقوم على الأدلة؛ والعمل من أجل توفير وظائف لائقة وتنافسية للرجال والنساء وتحسين إمكانية الحصول عليها؛ وتعزيز السياسات وآليات التنفيذ التي تهدف إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية؛ وتعزيز التكامل الإقليمي.

١٩-٤٣ والتوجيهان الرئيسيان للبرنامج الفرعي في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ هما احتياجات سكان المنطقة وطلباتهم. والشاغل الرئيسي للمنطقة العربية هو تعزيز فرص العمل اللائق في اقتصاد المعرفة المتسم بالإنصاف والذي يقوم على الإدارة السليمة والقضاء على الفقر.

١٩-٤٤ ومن الضروري للغاية تحقيق تكامل إقليمي مصحوب بتخطيط قائم على الأدلة لتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية. وستركز الجهود على تنفيذ اتفاقات إقليمية ودولية بشأن التجارة والنقل، ووضع سياسات مالية واستثمارية ونقدية منسقة تنسيقاً جيداً.

١٩-٤٥ ولتحقيق ما تقدم، ستركز الأنشطة على وضع واستخدام أدوات التحليل والتنبؤ الاقتصادي مثل نماذج الاقتصاد الكلي التي تمكّن من إصدار توصيات صائبة في مجال السياسات؛ وإجراء بحوث تسفر عن إنتاج المنشورات الرئيسية للإسكوا؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على أساس احتياجاتفرادى البلدان الأعضاء.

١٩-٤٦ وسينفذ هذا العمل بالتنسيق الوثيق مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في البلدان الأعضاء، ولا سيما الحكومات والشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وستعزز الشراكات الحالية والجديدة مع اللجان الإقليمية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والإقليمية.

البرنامج الفرعي ٤ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تسخر التكنولوجيا والابتكار وفق الاحتياجات الإنمائية الإقليمية ونتائج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' عدد المؤسسات العامة التي تعتمد استراتيجيات وخرائط طريق و/أو حلولاً لتشجيع الابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي	(أ) تقوم البلدان الأعضاء بوضع أو تحديث استراتيجيات وسياسات تعزز الموارد البشرية والابتكار والتكنولوجيا الحديثة من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة في مجالي الاقتصاد والمعلومات باعتبارها النموذج الجديد للعمالة والنمو الاقتصادي المستدام
'٢' عدد البلدان الأعضاء التي تضع أو تحدث استراتيجيات وسياسات تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات لتعزيز أثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية	(ب) تنسق البلدان الأعضاء عملية تنفيذ السياسة المتوائمة والأطر القانونية والتنظيمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تطوير البرامج والخدمات الإقليمية
(ب) '١' عدد البلدان الأعضاء التي تنفذ سياسات منسقة و/أو أطر قانونية وتنظيمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	

٢' ازدياد عدد المبادرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تهدف إلى بناء مجتمع المعرفة و/أو تشجيع الشراكات التكميلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية

(ج) قيام المؤسسات العامة بنشر سياسات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخدمات الحكومة الإلكترونية القائمة على مبادئ الحوكمة السليمة، مع التركيز على الحكومة المفتوحة بوجه عام وعلى المشاركة الإلكترونية بوجه خاص

(ج) ١' ازدياد عدد المبادرات التي تركز على الاتجاهات في الحكومة الإلكترونية، مثل الحكومة المفتوحة والمشاركة الإلكترونية

٢' عدد المؤسسات العامة التي تنشر خدمات الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية

الاستراتيجية

١٩-٤٧ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وللتكنولوجيا والمعرفة دور رئيسي في الانتقال نحو مجتمع معرفة منتج. وقد غيرت التطورات التكنولوجية الأخيرة مبادئ النمو الاقتصادي وأثرت على جميع القطاعات الاقتصادية. وتتباين قدرة البلدان الأعضاء على التكيف مع التغييرات المتسارعة التي لم تشهد لها مثيلاً أبداً في التكنولوجيا والمعرفة وعلى المساهمة فيها. ومع استمرار رصد وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمختلف مبادرات التنمية المستدامة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي ١٠ سنوات، وخطة العمل الإقليمية لإسكوا لإقامة مجتمع المعلومات، والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها جامعة الدول العربية، والعمل في إطار البرنامج الفرعي، سيساعد العمل في إطار البرنامج الفرعي البلدان الأعضاء ويوجهها أثناء انتقالها نحو مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

١٩-٤٨ وتلبيةً للاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء، ستعد الإسكوا دراسات تحليلية وتقدم توصيات سياساتية وتعد اجتماعات وتوفر خدمات استشارية وتنفذ مشاريع إنمائية بالاشتراك مع الجهات الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة. وسيعزز تنفيذ البرنامج الفرعي التعاون الإقليمي ويشجع إقامة شراكات ترمي إلى تسخير البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وستكون أنشطة الشعبة عاملاً حافزاً لتغيير السياسات الوطنية والإقليمية وستساعد البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق النتائج. وستشجع على

اعتماد مجموعة شاملة من التدابير والمؤشرات التي ستيسر عملية صنع القرار الاستراتيجي وتحدد مجالات العمل السياساتي ذات الأولوية. وستعتمد الشعبة أيضاً على تعليقات البلدان الأعضاء وعلى عملية وضع معايير إقليمية وعالمية لتقييم خطط العمل وإعادة النظر فيها، ورصد التقدم وتقييم أثر التكنولوجيا على الاقتصادات الوطنية والإقليمية. ولمساعدة بلدان المنطقة على الاستفادة من الفرص التي يوفرها التقدم في مجالات التكنولوجيا والمعرفة، ستشتمل المشاريع الميدانية التي تضطلع بها الشعبة على بعد اجتماعي وتسعى إلى تحقيق مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة فعالة وتولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات الشباب في مجال العمالة وتدعو إلى تمكين المرأة.

١٩-٤٩ وبعبارة أدق، ستسخر الإسكوا التكنولوجيا من أجل انتقال بلدان المنطقة السلس نحو اقتصادات المعرفة ومجتمع المعلومات. وستركز على تعزيز قدرة القطاعات التكنولوجية على المنافسة، وهيئة بيئات تمكينية، وتشجيع تطوير الخدمات الإلكترونية الابتكارية والدعوة إلى اعتماد اتجاهات جديدة في الحوكمة الإلكترونية وتطبيقها، مع التركيز بوجه خاص على المبادرات الحكومية المفتوحة. وسيساعد مركز التكنولوجيا في الإسكوا القطاعات الإنتاجية والجامعات ومراكز البحوث في البلدان الأعضاء في الحصول على الأدوات واكتساب القدرات اللازمة لتكييف وتطوير التكنولوجيات المناسبة التي تتسم بأهمية حاسمة لمواجهة تحديات الاستدامة. وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في جميع أرجاء المنطقة، ستشجع الشعبة البلدان الأعضاء على تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق البرنامج الأساسي الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخفض تكاليف توفير الاتصالات السريعة بالإنترنت والخدمات المتنقلة.

البرنامج الفرعي ٥ استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة

هدف المنظمة: تعزيز النظم الإحصائية الإقليمية والوطنية لوضع وتعميم سياسات إحصائية جيدة قائمة على الأدلة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتكامل الإقليمي وتحسين الإدارة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) '١' عدد البلدان الأعضاء في الإسكوا التي اعتمدت بمساعدة من الإسكوا معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة، بما فيها نظام الحسابات القومية والتصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية</p> <p>'٢' ازدياد عدد أنشطة المساعدة/بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ المعايير والتوصيات الدولية التي قدمتها الإسكوا بناء على طلب بلدان أعضاء</p>	<p>(أ) تطبق المكاتب الإحصائية الوطنية منهجيات تتوافق مع الممارسات الجيدة والمعايير والتوصيات الدولية</p>
<p>(ب) '١' ازدياد عدد الاستفسارات المقدمة إلى قواعد الإسكوا للبيانات الإحصائية الإلكترونية</p> <p>'٢' ازدياد عدد حالات التنويه بقواعد بيانات الإسكوا الإحصائية ومنشوراتها والإحالة إليها</p>	<p>(ب) زيادة استفادة الجهات صاحبة المصلحة من الإحصاءات والدراسات المنهجية الجيدة التي أنتجتها وعممتها الإسكوا</p>
<p>(ج) '١' عدد الاستراتيجيات المعتمدة لغرض المواءمة بين الإحصاءات في المنطقة والتي تم التوصل إليها بالتعاون بين الإسكوا والمكاتب الإحصائية الوطنية</p> <p>'٢' ازدياد عدد الاتفاقات والمبادئ التوجيهية التي وضعت تحت إشراف الإسكوا واعتمدها اللجنة الإحصائية للإسكوا أو هيئة إحصائية أخرى في المنطقة</p>	<p>(ج) اعتماد المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية لاتفاقات ومبادئ توجيهية لتنسيق الإحصاءات الرسمية وجعلها قابلة للمقارنة</p>

الاستراتيجية

٥٠-١٩ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق الشعبة الإحصائية. وهناك حاجة مستمرة لتحسين نوعية الإحصاءات في المنطقة وأهميتها وتوافرها وقابليتها للمقارنة

في المنطقة. ويتعين إدخال هذه التحسينات أولاً على النظم الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء.

١٩-٥١ وسيظل التطوير المؤسسي للإحصاءات الرسمية أولى أولويات الإسكوا لتمكين البلدان الأعضاء من إعداد إحصاءات جيدة تفي بالمعايير والتوصيات الدولية. وسيشمل ذلك تنمية القدرات التقنية وبناء المهارات اللازمة للاستقصاءات والتعدادات الإحصائية ولتبادل المعلومات والممارسات الجيدة بين البلدان الأعضاء التي تركز في المقام الأول على: الحسابات الوطنية؛ والإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل؛ وجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠؛ وظروف المعيشة، والإيرادات والفقر؛ والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وإحصاءات البيئة والطاقة؛ والإحصاءات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا؛ وإحصاءات نوع الجنس؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات الإحصاء. وتعمل الإسكوا أيضاً مع شركاء إقليميين وعالميين، منهم جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحث في مجال الإحصاءات، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٩-٥٢ وستدعم الإسكوا البلدان الأعضاء على تحسين هياكلها المؤسسية وأطرها القانونية للإحصاءات الرسمية تمثيلاً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وستساعد الإسكوا أيضاً البلدان الأعضاء في تقييمات النظم الإحصائية الوطنية الرامية إلى تحديد استراتيجيات لتطوير الإحصاءات.

١٩-٥٣ والأولوية الثانية هي توفير البيانات والخدمات التحليلية للأطراف المعنية في بلدان أعضاء، وفي الإسكوا والمنظمات الشريكة. وسيستفاد من الدراسات الاستقصائية لاحتياجات المستعملين ومدى رضاهم في إعداد تقييم دوري لأثر البيانات التي تميمها الشعبة، ومواءمة عملية جمع البيانات وتعميمها وفقاً لذلك. وسيركز العمل في إطار البرنامج الفعلي على جمع البيانات الإحصائية الوطنية التي تنشرها البلدان الأعضاء.

١٩-٥٤ وشعبة الإحصاءات هي المسؤولة أساساً عن نوعية البيانات التي تتولى الإسكوا جمعها وإصدارها، بينما تواصل شعب أخرى في الإسكوا جمع ما يلزم من بيانات إحصائية محددة لإعداد التحليلات والدراسات. وستسخر خطط جمع البيانات السنوية لتنسيق طلبات البيانات المقدمة من جميع شعب الإسكوا.

١٩-٥٥ والأولوية الثالثة هي التنسيق والمواءمة بين المؤشرات المتعلقة بالمواضيع على المستوى الإقليمي. وبالتعاون مع المؤسسات الإحصائية الإقليمية والوطنية، ستعمل الإسكوا على صياغة اتفاقات قائمة على توافق الآراء ووضع مبادئ توجيهية للمواءمة بين

الإحصاءات الرسمية وقابليتها للمقارنة. وبرعاية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، ستكلف بهذا العمل أفرقة استشارية منشأة في إطار مجالات محددة ذات أولوية. وستعمل الإسكوا بعد ذلك مع النظم الإحصائية الوطنية لتنفيذ المنهجيات والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تضعها هذه الأفرقة الاستشارية.

١٩-٥٦ ولتعزيز الاتساق بين الوكالات الإحصائية الدولية، ستشارك الإسكوا بفعالية في مبادرات التعاون والتنسيق فيما بين النظم الإحصائية الإقليمية والعالمية.

١٩-٥٧ لإنجاز استراتيجية البرنامج الفرعي، ستعمل الإسكوا بوصفها مركز تفوق ومنتدى لتبادل الآراء بشأن القضايا الإحصائية؛ وتوفير التدريب على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية؛ وتعمل على ضمان جودة البيانات، وتقنيات التقييم، وتنفيذ التصنيفات والتوصيات الدولية، وذلك بالتعاون مع الموظفين العاملين في المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وتلي طلبات الحصول على المساعدة التقنية؛ وتساعد في تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٦ النهوض بالمرأة

هدف المنظمة: الحد من مظاهر التفاوت بين الجنسين، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة فيما بين الدول الأعضاء، والمساهمة في زيادة احترام حقوق المرأة بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد الاستراتيجيات الشاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين المصممة بمساعدة الإسكوا	(أ) تصميم البلدان الأعضاء لاستراتيجيات وخطط شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين وتهدف إلى القضاء على التمييز بين الجنسين وانتهاك حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط
'٢' ازدياد عدد خطط العمل الشاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين المنفذة بمساعدة الإسكوا	(ب) تعاون الدول الأعضاء على وضع أطر إقليمية تتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتنفيذها
'٣' ازدياد عدد الشبكات الإقليمية المنشأة بمساعدة الإسكوا من أجل تضافر الجهود والتعاون بشأن قضايا المرأة	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(ج) إنشاء البلدان الأعضاء آليات مؤسسية تكفل (ج) '١' ازدياد عدد الآليات المنشأة، بما في ذلك تنظيم المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار حملات سنوية لزيادة المشاركة في عمليات صنع القرار

'٢' ازدياد عدد اللجان التي تشمل منظمات المجتمع المدني والأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة المنشأة بمساعدة الإسكوا من أجل التعاون على صياغة التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الاستراتيجية

١٩-٥٨ يضطلع مركز شؤون المرأة بتنفيذ البرنامج الفرعي ٦. وسيواصل المركز العمل بشكل وثيق مع الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة والأطراف المعنية على الصعيد الوطني وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية وجميع شعب الإسكوا على معالجة التحديات المستمرة التي تقوض حقوق المرأة الاجتماعية ومشاركتها على نحو فعال في الحياة الاقتصادية والقيام بدور هام في صنع القرار على جميع المستويات. وتشير أيضا التطورات السياسية التي استجدت مؤخرا في مختلف البلدان العربية إلى هشاشة وضع المرأة، مما دفع إلى ضرورة حماية الحقوق المكتسبة مع تعزيز مشاركة المرأة في عمليات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع والعمليات الانتقالية.

١٩-٥٩ وبلاستناد إلى الشراكات القائمة والإنجازات السابقة والتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالمرأة، ولا سيما في دورتها السادسة، ستترسخ استراتيجية المركز المتعلقة بالتنفيذ باتباع نهج ثلاثي الأبعاد:

(أ) تعزيز التآزر والتعاون على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء على الاستجابة لمتطلبات الصكوك الدولية ذات الصلة والاتفاقات العالمية عن طريق الأطر الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاستراتيجيات المشتركة والمنتديات والنداءات وخطط العمل والإعلانات المشتركة. وستشمل هذه الأطر الأولويات الإقليمية ذات الصلة بنوع الجنس التي تشمل التصدي للزواج المبكر والزواج القسري وهجرة اليد العاملة النسائية والمرأة ومجتمع المعرفة وكذلك الممارسات الضارة واحتياجات اللاجئات والنساء في حالات النزاع.

وستبذل جهود من أجل تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بهذه الأطر الإقليمية مع البلدان في المنطقة؛

(ب) دعم البلدان الأعضاء لوضع استراتيجيات وسياسات وتشريعات وطنية وتطويرها وتنفيذها من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسيتولى مركز شؤون المرأة تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة الثغرات المتعلقة بنوع الجنس على المستوى الأسري (من قبيل زواج الأطفال والعنف العائلي)؛ وعلى المستوى الاقتصادي (من قبيل الحصول على الموارد المالية وفرص العمل والتمييز في العمل)؛ وعلى المستوى الاجتماعي (من قبيل العنف الجنساني والتمثيل النمطي للمرأة وأدوار الجنسين في وسائط الإعلام)؛

(ج) تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى جميع مستويات عمليات صنع القرار وتمثيل المرأة في هياكل الحكم، وبخاصة في أوقات النزاع والاحتلال. ويشمل ذلك ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في الهيئات التداولية والتشريعية والتنفيذية والقضائية.

١٩-٦٠ وسيستخدم مركز شؤون المرأة الأدوات المتاحة لإجراء البحوث القائمة على الأدلة وتبادل المعارف وبناء القدرات والدعوة والربط الشبكي والرصد والتقييم. وستُنجز النواتج المتوخاة وذات الجودة العالية (التي تشمل إجراء دراسات متعمقة وتقييم الاحتياجات وتقييمات الأثر وموجزات السياسات وتقارير تحليل الحالة والنماذج التدريبية والمواد التقنية) في سياق العمل المعياري والدعم التقني والخدمات الاستشارية التي يؤديها المركز. وسيواصل البرنامج الفرعي تشجيع التعاون بين الهيئات الحكومية ذات الصلة والجهات المعنية الإقليمية والوطنية بتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء وحلقات عمل ومؤتمرات مواضيعية واحتفالات بالذكرى السنوية لأحداث ذات صلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وسيبقى أيضا على تعاونه مع سائر الكيانات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية الوطنية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٧ تخفيف حدة النزاعات والتنمية

هدف المنظمة: التخفيف من أثر الأزمات، بما في ذلك الاحتلال، ومواجهة التحديات الإنمائية والمؤسسية المرتبطة بالتحويلات الجارية في المنطقة العربية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تسعى إلى الحصول على المساعدة الفنية والتقنية المتصلة بوضع استراتيجيات وسياسات للحكومة تهدف إلى تعزيز أداء القطاع العام والقدرات على تقديم الخدمات، والتي تتلقى تلك المساعدة	(أ) وضع المؤسسات العامة لاستراتيجيات وسياسات للحكومة تهدف إلى رفع مستوى أدائها وتقديمها للخدمات، بما في ذلك عمليات تطوير لقدرات الرصد والتحليل التي تقودها البلدان وتتولى زمامها، ولا سيما في البلدان المتضررة من الأزمات وأقل البلدان نمواً
'٢' ارتفاع النسبة المئوية لموظفي الخدمة المدنية الذين يفيدون بأنهم استفادوا من النواتج والأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا بشأن وضع استراتيجيات وسياسات للحكومة، بما في ذلك عمليات تطوير قدرات الرصد والتحليل التي تقودها البلدان وتتولى زمامها	(ب) مواجهة البلدان الأعضاء لتحديات التنمية المرتبطة بالتحويلات في المنطقة عن طريق صياغة استراتيجيات وسياسات مناسبة تقودها البلدان وتتولى زمامها
(ب) '١' ارتفاع النسبة المئوية لموظفي الخدمة المدنية المشاركين في المنتديات التي تنظمها الإسكوا الذين يفيدون بأنهم استفادوا من نواتج الإسكوا بشأن التصدي للتحديات المرتبطة بالتحويلات في المنطقة	
'٢' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تشرع في القيام بأنشطة نتيجة لنواتج الإسكوا بشأن التصدي للتحديات المرتبطة بالتحويلات في المنطقة	
(ج) '١' ارتفاع النسبة المئوية لموظفي الخدمة المدنية وممثلي منظمات المجتمع المدني الذين يشاركون في الأنشطة التي تنظمها الإسكوا والذين يفيدون بأنهم استفادوا من نواتجها المكرسة لتعزيز قدراتهم على الاضطلاع بولايتهم المتعلقة بالتنمية ومن ثم التخفيف من حدة أثر الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته	(ج) قيام المؤسسات العامة بوضع أو تنفيذ استراتيجيات للتخفيف من الأثر السلبي المباشر للاحتلال الإسرائيلي والأزمات وآثار الاحتلال المباشرة وغير المباشرة على التنمية في المنطقة

٢' ازدياد عدد المؤسسات العامة التي تسعى إلى الحصول على المساعدة الفنية والتقنية بناء على نواتج الإسكوا المتصلة بتعزيز قدرات القطاع العام الإنمائية من أجل الحد من أثر الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته على التنمية في المنطقة والتي تتلقى تلك المساعدة

الاستراتيجية

١٩-٦١ تضطلع الشعبة المعنية بالمسائل الناشئة والمتصلة بالتزامات بتنفيذ البرنامج الفرعي. وتتسم عملية التنمية في المنطقة العربية بمؤشرات محدودة ورديئة تتعلق بالحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان التي تضررت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأزمات أو التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي.

١٩-٦٢ بيد أن التحولات السياسية التي شهدتها بعض البلدان منذ عام ٢٠١٠، أشارت إلى مطالبة الجمهور بممارسات أفضل للحوكمة، بما في ذلك الشفافية والمساءلة والمشاركة. وفي الوقت ذاته، تطرح الأزمات المحلية والإقليمية والتحولات الجارية في عدد من البلدان الأعضاء واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة تحديات إنمائية ومؤسسية للبلدان الأعضاء.

١٩-٦٣ وتحقيقاً للإنجازات المتوقعة، سيركز تنفيذ البرنامج الفرعي على ثلاثة مجالات رئيسية هي: '١' وضع المؤسسات العامة لاستراتيجيات وسياسات للحوكمة تهدف إلى رفع مستوى قدراتها في ما يتعلق بأدائها وبتقديم الخدمات، ولا سيما قدرات البلدان المتضررة من الأزمات وأقل البلدان نمواً؛ '٢' تصدي البلدان الأعضاء لتحديات التنمية المرتبطة بالتحويلات في المنطقة عن طريق صياغة استراتيجيات وسياسات تقودها البلدان وتتولى زمامها؛ '٣' وضع المؤسسات العامة لاستراتيجيات من أجل التخفيف من الأثر السلبي المباشر للاحتلال الإسرائيلي والأزمات، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على التنمية في المنطقة.

١٩-٦٤ ولتنفيذ المجال الأول، ستحدد الشعبة المعنية بالمسائل الناشئة والمتصلة بالتزامات، وتحلل استراتيجيات الحوكمة الرشيدة وسياساتها، وترصد الاتجاهات، وتحدد الثغرات والتدخلات المناسبة، وكذلك أفضل الممارسات العالمية التي من شأنها تعزيز أداء المؤسسات العامة، بوضعها في طليعة التنمية، ولا سيما في البلدان المتضررة من الأزمات وأقل البلدان

نموا. وستستفيد الإسكوا من نتائج هذا العمل للمساعدة على تحديد الثغرات والأولويات الإنمائية وتعزيز آليات التنفيذ في مختلف مستويات الحكومة.

١٩-٦٥ وستعزز الإسكوا الحوار بشأن السياسات مع المؤسسات العامة ذات الصلة والخبراء المعنيين لتحديد الاستراتيجيات التي تتولى البلدان زمامها وتقودها وتشجع على المشاركة والمواطنة. وستعمل الإسكوا، عن طريق عقد الاجتماعات وتقديم الخدمات الاستشارية والبعثات والبحث، على تعزيز استراتيجيات التنمية المؤسسية الرامية إلى تعزيز آليات بناء التوافق في الآراء، بما في ذلك الحوار الوطني والممارسات القائمة على المواطنة.

١٩-٦٦ وستتولى الإسكوا أيضا رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وإذكاء الوعي بآثره السلبي المباشر على فلسطين وانعكاساته غير المباشرة على بقية المنطقة. وعلاوة على ذلك، ستدعم الإسكوا صياغة استراتيجيات للقدرة على التكيف تهدف إلى الحد من آثار الأزمات والاحتلال الإسرائيلي على التنمية البشرية في فلسطين وبلدان أخرى تضررت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الاحتلال.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
١٦/٦١	تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١/٦٤	مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٧١/٦٥	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
٢١٠/٦٦	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢١٦/٦٦	دور المرأة في التنمية
٢٢٣/٦٦	نحو إقامة شراكات عالمية
١١/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
١٤٨/٦٧	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

حقوق الإنسان والفقير المدقع	١٦٤/٦٧
الحق في التنمية	١٧١/٦٧
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢٢٠/٦٧
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢٢٤/٦٧
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٧/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي	٢٦٤/٦٧
تعدد اللغات	٢٩٢/٦٧
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
إنشاء لجنة اقتصادية لغربي آسيا (د-٥٥)	١٨١٨
تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة	٦٩/١٩٨٥
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	٤٦/١٩٩٨
إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية	٥٠/٢٠٠٥
قبول السودان عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٨/٢٠٠٨
الحاجة إلى تنسيق نظم المعلومات في الأمم المتحدة وتحسينها كي يمكن لجميع الدول استخدامها والوصول إليها على النحو الأمثل	٣٨/٢٠١٠
دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥/٢٠١١
قبول تونس وليبيا والمغرب أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١/٢٠١٢

- ٣٠/٢٠١٢ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار ١٦/٦١
- ٥/٢٠١٣ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ١٦/٢٠١٣ إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
- ٢٣/٢٠١٣ تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورها الثانية عشرة
- ٢٨/٢٠١٣ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية: حتى عام ٢٠١٥ وما بعده
- ٤٦/٢٠١٣ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
- قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد
- ٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة
- ٢٨٩ (د-٢٥) دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية
- ٣٠٠ (د-٢٦) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٣٠٢ (د-٢٧) طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٣٠٨ (د-٢٧) البعد الإقليمي للتنمية
- ٣١١ (د-٢٧) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٣١٢ (د-٢٧) تقييم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي	٢٩٢/٦٤
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	١٦٠/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	١١/٦٧
الحق في الغذاء	١٧٤/٦٧
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢٠٣/٦٧
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٢٠٩/٦٧
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢١٥/٦٧
التنمية الزراعية والأمن الغذائي	٢٢٨/٦٧
التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية	٢٣١/٦٧
المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي	٢٦٣/٦٧
شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	٢٩٠/٦٧
الصرف الصحي للجميع	٢٩١/٦٧
الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٦/٦٨

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٢٨/٢٠٠٩ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨
- ٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- ٢٧/٢٠١٢ المستوطنات البشرية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٨١ (د-٢٥) التصدي لقضايا تغير المناخ في المنطقة العربية
- ٣٠٥ (د-٢٧) التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو + ٢٠ وتنفيذها

البرنامج الفرعي ٢

التنمية الاجتماعية المتكاملة

قرارات الجمعية العامة

- ١٢/٦٤ دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
- ١٥٤/٦٤ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
- ١٧٠/٦٥ الهجرة الدولية والتنمية
- ٢٣٤/٦٥ متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤
- ٣١٢/٦٥ الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم
- ١٢١/٦٦ السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
- ١٢٢/٦٦ تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
- ١٢٥/٦٦ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

نحو وضع صك قانوني دولي شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم	١٣٩/٦٧
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٤١/٦٧
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٤٣/٦٧
حماية المهاجرين	١٧٢/٦٧
الهجرة الدولية والتنمية	٢١٩/٦٧
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد	٢٣٠/٦٧
الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية	٤/٦٨
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
تعزيز الإدماج الاجتماعي	١٢/٢٠١٠
تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ في المستقبل	١٤/٢٠١٠
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
٢٩٥ (د-٢٦) الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب - فرصة للتنمية	
٣٠٤ (د-٢٧) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	
البرنامج الفرعي ٣	
التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي	
قرارات الجمعية العامة	
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٩١/٦٤
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٥٥/٦٤

تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	١٠/٦٥
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٦٠/٦٦
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٩٨/٦٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٩٩/٦٧
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد	٢٣٠/٦٧
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية	٢٨٩/٦٧

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٤٤/٢٠١٣
--------------------------------------	---------

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية	٢٩٦ (د-٢٦)
تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٣٠٣ (د-٢٧)
تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا	٣١٣ (د-٢٧)

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١١/٦٦
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٢١/٦٦
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٩٥/٦٧
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١١٣/٦٧

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٨/٢٠٠٩ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٥/٢٠١٠ إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للتكنولوجيا
- ٦/٢٠١٣ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
- ٩/٢٠١٣ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٩٤ (د-٢٦) إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا
- ٣٠٦ (د-٢٧) تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

البرنامج الفرعي ٥

استخدام الإحصاءات لوضع سياسات قائمة على الأدلة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٣٨/٢٠١٠ الحاجة إلى تنسيق نظم المعلومات في الأمم المتحدة وتحسينها كي يمكن لجميع الدول استخدامها والوصول إليها على النحو الأمثل
- ٢٤/٢٠١١ لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
- ٢١/٢٠١٣ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٧٦ (د-٢٤) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا
- ٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية
- ٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

- ٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة
- ٢٩٧ (د-٢٦) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

- ١٢٨/٦٦ العنف ضد العاملات المهاجرات
- ١٢٩/٦٦ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية
- ١٣٠/٦٦ المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
- ١٣١/٦٦ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- ٢٨٥/٦٦ دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
- ١٤٤/٦٧ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
- ١٤٨/٦٧ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- ١٧/٢٠١٣ حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

قرارات الجمعية العامة

- ٨٦/٦٧ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
- ١٥٨/٦٧ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

٢٢٩/٦٧ السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨/٢٠١٣ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل

٢٣/٢٠١٣ تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الثانية عشرة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

٢٩٢ (د-٢٦) رفع مستوى القسم المعني بالمسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالنزاعات إلى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع

٢٩٦ (د-٢٦) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

قرارات مجلس الأمن

١٩٤٧ (٢٠١٠) بناء السلام بعد انتهاء النزاع